

Youth Migration and Demographic Transition in North African Countries within the Framework of International Economic Relations and Its Implications for Local Development

Fatma Mansour Atayeb*

Department of Economics, College of Economics and Commerce, Al-Asmariya Islamic University, Libya

الهجرة الشبابية والتحول الديموغرافي في دول الشمال الإفريقي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على التنمية المحلية

فاطمة منصور الطيب*

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

*Corresponding author: fatmamansour6112020@gmail.com

Received: February 08, 2026

Accepted: March 22, 2026

Published: April 04, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

Youth migration is one of the most prominent socio-economic phenomena affecting demographic transition in North African countries, particularly in light of changes in international economic relations and their repercussions on the labor market and development opportunities. This research aims to analyze the relationship between youth migration and demographic transition in North African countries and identify its impact on local development, focusing on the role of international economic relations in shaping migration motives and spatial transformations. The research employs a descriptive analytical approach, reviewing previous literature and studies, as well as secondary data from international and regional sources. The research concludes that youth migration contributes to accelerating demographic transition by decreasing the proportion of young working-age individuals and increasing the proportion of elderly people. It also impacts local development through labor shortages, declining productivity, increased reliance on remittances, and the emergence of socio-economic disparities. The findings also revealed that international economic relations play a central role in shaping migration patterns through developmental disparities, migration policies, and economic agreements. The research concludes with a set of recommendations aimed at improving employment and local development policies, enhancing the utilization of remittances, developing reintegration programs for migrants, and strengthening regional integration as a mechanism for mitigating migration pressures. Thus, the research contributes to bridging a knowledge gap by linking youth migration to demographic transition and local development within the framework of international economic relations.

Keywords: Youth migration, Demographic transition, North African countries, International economic relations, Local development.

المخلص:

تعد الهجرة الشبابية من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على التحول الديموغرافي في دول الشمال الإفريقي، لا سيما في ظل متغيرات العلاقات الاقتصادية الدولية، وتداعياتها على سوق العمل والفرص التنموية. يهدف هذا

البحث إلى تحليل العلاقة بين الهجرة الشبابية والتحول الديموغرافي في دول الشمال الأفريقي وتحديد انعكاساتها على التنمية المحلية، مع التركيز على دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تشكيل دوافع الهجرة وتحولات المكان. يعتمد البحث على منهج تحليلي وصفي، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والبيانات الثانوية من مصادر دولية وإقليمية. توصل البحث إلى أن الهجرة الشبابية تساهم في تسريع التحول الديموغرافي عبر انخفاض نسبة الشباب العامل، وتزايد نسبة كبار السن، كما تؤثر على التنمية المحلية من خلال نقص اليد العاملة، وتراجع الإنتاجية، وزيادة الاعتماد على التحويلات المالية، مع ظهور فجوات اجتماعية واقتصادية. كما أظهرت النتائج أن العلاقات الاقتصادية الدولية، تلعب دوراً مركزياً في تشكيل مسارات الهجرة من خلال التفاوتات التنموية وسياسات الهجرة والاتفاقيات الاقتصادية. ويخلص البحث إلى مجموعة توصيات تهدف إلى تحسين سياسات التشغيل والتنمية المحلية، وتعزيز الاستفادة من التحويلات المالية، وتطوير برامج إعادة الدمج للمهاجرين، إلى جانب تعزيز التكامل الإقليمي كآلية لتخفيف ضغوط الهجرة. وبذلك فالبحث يساهم في سد فجوة علمية من خلال ربط الهجرة الشبابية بالتحول الديموغرافي والتنمية المحلية ضمن إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الشبابية، التحول الديموغرافي، دول الشمال الأفريقي، العلاقات الاقتصادية الدولية، التنمية المحلية.

المقدمة:

شهدت دول الشمال الأفريقي خلال العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية عميقة، في ظل تغيرات متسارعة في نمط النمو السكاني، وتغير هيكل الفئات العمرية، وتزايد الضغوط على سوق العمل. ويُعد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15 و 34 عاماً) أكبر فئة ديموغرافية في المنطقة، لكنهم يواجهون تحديات اقتصادية كبيرة، من بينها ارتفاع معدلات البطالة، وضعف جودة فرص العمل، وتدني الدخل، مما يدفع شريحة واسعة منهم إلى الهجرة نحو دول أوروبية وأمريكية، بحثاً عن فرص أفضل.

تأتي الهجرة الشبابية في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية، التي تحدد الفجوات التنموية بين الشمال والجنوب، وتشكل سياسات الهجرة والاتفاقيات الاقتصادية بين الدول، مما يجعلها ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وعندما تزداد معدلات الهجرة، تحدث تغيرات ديموغرافية، تعرف بالتحول الديموغرافي، وهو ما يظهر في انخفاض نسبة الشباب داخل السكان، وارتفاع نسبة كبار السن، مما يؤثر مباشرة على التنمية المحلية، من خلال تراجع القوى العاملة والإنتاجية، وزيادة الأعباء الاجتماعية على أنظمة الرعاية والخدمات وبذلك يكتسب موضوع الهجرة الشبابية أهمية خاصة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تؤثر التحركات السكانية على الأسواق والاستثمارات وسلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية، وتفتح المجال أمام إعادة هيكلة السياسات المحلية لمواجهة آثار هذه التحولات.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من إشكالية تحديد انعكاسات الهجرة الشبابية على التنمية المحلية في دول الشمال الأفريقي، في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، حيث تشير التساؤلات حول مدى قدرة هذه الدول على استثمار الهجرة كشكل من أشكال التنمية، دون أن تتعرض لفقدان رأس المال البشري.

فرضية البحث:

الفرضية الرئيسية: تؤدي الهجرة الشبابية في دول الشمال الإفريقية إلى تسريع التحول الديموغرافي، عبر انخفاض نسبة الشباب في هيكل السكان، مما ينعكس سلباً على التنمية المحلية، خاصة في ظل علاقات اقتصادية دولية غير متوازنة، تزيد من ضغوط الهجرة.

الفرضيات الفرعية:

- وجود علاقة بين ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة معدلات الهجرة.
- تؤدي الهجرة إلى نقص في القوى العاملة، مما يؤثر على الإنتاج المحلي والخدمات.
- تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً في تعزيز تفاوت الفرص بين دول الشمال الأفريقي ودول المقصد مما يزيد من دوافع الهجرة.
- تتحول التحويلات المالية من الهجرة إلى عامل دعم اقتصادي محلي، لكنه لا يُعوض نقص الموارد البشرية بشكل كامل.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. تحليل مفهوم الهجرة الشبابية وأسبابها في دول الشمال الأفريقي.
2. دراسة التحول الديموغرافي في دول الشمال الأفريقي، وعلاقته بالهجرة.
3. إبراز دور العلاقات الاقتصادية الدولية في توجيه أنماط الهجرة الشبابية.
4. تحليل انعكاسات الهجرة الشبابية على التنمية المحلية في دول الشمال الأفريقي.
5. تقديم توصيات لسياسات تنموية واستراتيجية، تهدف إلى الحد من تأثيرات الهجرة السلبية، وتعزيز الاستفادة من آثارها الإيجابية.

أهمية البحث:

1. الأهمية العلمية:

- يساهم في إثراء أدبيات العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الربط بين الهجرة والتنمية.
- يعالج موضوعاً معاصراً، ذا أبعاد اقتصادية وديموغرافية دولية.
- يقدم إطاراً تحليلياً، يمكن البناء عليه في دراسات مستقبلية.

2. الأهمية العملية:

- يُفيد صانعي القرار في وضع سياسات هجرة، وتنمية أكثر كفاءة.
- يساعد في تأثير الهجرة الشبابية على التنمية المحلية.
- يدعم جهود التخطيط التنموي في دول الشمال الإفريقي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على:

- المنهج الوصفي، التحليلي: لوصف وتحليل ظاهرة الهجرة الشبابية والتحول الديموغرافي.
- المنهج المقارن: للمقارنة بين دول الشمال الإفريقي في أنماط الهجرة وآثارها.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: دول الشمال الإفريقي.
- الحدود الزمانية: الفترة (2000 - 2024).

الدراسات السابقة:

1. الخشاب، محمد أحمد. (2020). الهجرة غير النظامية للشباب المصري: الأسباب والآثار على التنمية المحلية. دراسة ميدانية تربط مباشرة بين الخصائص الديموغرافية (كتلة الشباب)، والأوضاع الاقتصادية المحلية، والعوامل الدولية الجاذبة، وتأثير ذلك على استنزاف الطاقات البشرية من القرى والمدن الصغيرة.
 2. بالحسين، فاطمة الزهراء وعمورة، عبد القادر. (2019). التحول الديموغرافي وهجرة الكفاءات في الجزائر في ظل العولمة. دراسة تحليلية للفترة (2000 - 2018)، تركز على جانب "هجرة العقول" كأحد تجليات العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، وتحليل بيانات عن حجم وهيكل الهجرة، وتناقش أثرها على سوق العمل المحلي والتنمية.
 3. القربي، منير. (2018). السياسات الأوروبية في مجال الهجرة وانعكاساتها على البلدان المغاربية: دراسة حالة تونس والمغرب. هذه دراسة سياسية - اقتصادية، تربط بشكل مباشر بين إطار العلاقات الدولية (السياسات الأوروبية) والواقع المحلي في دول الشمال الإفريقي، وتحلل كيف تشكل الاتفاقيات الثنائية ومكافحة الهجرة غير النظامية، بيئة الهجرة.
 4. ال عمراني، عبد الإله. (2017). التحولات الديموغرافية والهجرة الدولية: قراءة في واقع وآفاق سوق العمل بالمغرب. دراسة ديموغرافية اقتصادية محكمة، تربط بين مرحلة التحول الديموغرافي (زيادة نسبة السكان في سوق العمل) وعدم قدرة الاقتصاد المحلي على استيعابهم، مما يخلق ضغطاً هيكلياً نحو الهجرة مع مناقشة لتأثيرات التحولات المالية.
 5. غانم، سارة. (2016). الهجرة والتنمية في الدول العربية: إشكالية العلاقة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. دراسة نظرية وتطبيقية تربط الإطار النظري للعلاقة بين الهجرة والتنمية بالتحديات التي تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية (العولمة، الأزمات) على الدول العربية.
 6. Boucher., & Gest, J. (2021), Crossroads: The politics of migration and demography in North Africa. تركز هذه الدراسة على التفاعل المعقد بين التحولات الديموغرافية (مثل فئة الشباب الكبيرة) والسياسات الحكومية، والأطر الدولية، في تشكيل دوافع الهجرة من دول مثل المغرب وتونس ومصر، وتناقش كيف أن الفرص الاقتصادية غير المتكافئة على المستوى الدولي، تجذب الشباب، مما يخلق تحولا ديموغرافيا مضاعفاً في مجتمعات المنشأ.
 7. Natter, K. (2018). Rethinking immigration Policy theory beyond "western liberal democracies". تقدم نقداً لسياسات الهجرة للدول المتلقية (الأوروبية خاصة) وتأثيرها على دول المنشأ. تساعد في تحليل كيف أن السياسات الدولية (كالتأثيرات والتوظيف الانتقائي) تستفيد من الفائض الديموغرافي للشباب في الشمال الإفريقي، مما قد يضعف التنمية المحلية.
- يتضح من استعراض الدراسات السابقة، أن الهجرة الشبابية حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والديموغرافية، إلا أن معظم هذه الدراسات تناولت الظاهرة إما من منظور اقتصادي عام، أو ديموغرافي بحث، مع محدودية الدراسات التي ربطت بين الهجرة الشبابية والتحول الديموغرافي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة في دول الشمال الإفريقي. ومن هنا تنبع أهمية البحث الحالي، في سعيه إلى سد هذه الفجوة العلمية، حيث أنه يربط الهجرة الشبابية، بالتحول الديموغرافي والتنمية المحلية، في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة والتحول الديموغرافي:

أولاً: مفهوم الهجرة الشبابية والتحول الديموغرافي:

تعد الهجرة الشبابية من الظواهر الاجتماعية - الاقتصادية المعاصرة، التي اكتسبت أهمية متزايدة في أدبيات التنمية والدراسات السكانية، لارتباطها الوثيق بالتغيرات الديموغرافية، والتحويلات الاقتصادية في المجتمعات المصدرة والمستقبلة للهجرة على حد سواء.

مفهوم الهجرة في الفكر الاقتصادي والديموغرافي:

يقصد بالهجرة الشبابية، انتقال الأفراد المنتمين إلى الفئة العمرية الشبابية من موطنهم الأصلي، إلى مناطق أو دول أخرى، سواء كان ذلك بشكل مؤقت أو دائم، بدوافع اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية أو سياسية. (International Organization for Migration {IOM} 2019).

ويُعرف الشباب، وفق منظور الأمم المتحدة، بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم عادة بين 15 و 24 سنة، وعليه، فإن الهجرة الشبابية تمثل حركة لفئة تعد الأكثر ديناميكية وقدرة على الإنتاج، وهو ما يجعل أثارها الديموغرافية والاقتصادية بالغة العمق، خاصة في دول الشمال الأفريقي التي تشهد ارتفاعاً في معدلات النمو السكاني، وتزايداً في نسبة الشباب من إجمالي السكان.

ويقصد بالهجرة أيضاً، انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إقامته المعتاد إلى مكان آخر داخل حدود الدولة الواحدة أو خارجها، بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة، وبغض النظر عن الدوافع أو الوضع القانوني للمهاجر (United Nations, 2019).

ومن المنظور الديموغرافي، تعرف الهجرة بأنها أحد المكونات الأساسية للتغير السكاني، إلى جانب الخصوبة والوفيات، حيث تسهم في إعادة توزيع السكان مكانياً، وتؤثر في حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، لاسيما في الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة (weeks,2020).

ومن المنظور الاقتصادي، تفسر الهجرة الشبابية في ضوء نظرية الفجوة التنموية، التي ترى أن اختلالات التنمية بين الدول تدفع الشباب إلى البحث عن فرص أفضل للعمل والدخل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي (Todaro & Smith, 2020). كما تؤكد نظريات الهجرة الكلاسيكية مثل قوانين رافنشتاين، أن العوامل الاقتصادية تظل المحرك الأساسي للهجرة، خاصة لدى الفئات الشبابية الأكثر استعداداً للمخاطرة والتنقل (Ravenstein, 1885).

وفي السياق الإقليمي، تُشير تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) إلى أن دول شمال أفريقيا تعاني من ضغوط ديموغرافية متزايدة، تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية، وهو ما يعزز من نزاعات الهجرة الخارجية، ويسهم في إحداث تحولات ديموغرافية عميقة على المستويين المحلي والوطني (ESCWA, 2020).

فقد تطور مفهوم الهجرة مع تطور الاقتصاد العالمي، حيث لم يعد مقتصر على البحث عن العمل فقط، بل أصبح مرتبطاً بعوامل متعددة، تشمل التعليم ونقل المهارات، والعولمة الاقتصادية، والتحويلات التكنولوجية، وهو ما يجعل من الهجرة ظاهرة مركبة تتجاوز التفسير الأحادي البسيط.

مفهوم التحول الديموغرافي ومراحله:

يشير التحول الديموغرافي إلى التغيرات طويلة الأمد، التي تطرأ على أنماط الخصوبة والوفيات في المجتمعات، والتي تؤدي إلى انتقالها من معدلات مرتفعة كليهما، إلى معدلات منخفضة، وما يصاحب ذلك من تغيرات في الهيكل العمري للسكان (Notestein, 1945). وقد اعتمدت العديد من الدراسات، هذا المفهوم، لتحليل مسارات النمو السكاني وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

ويمر التحول الديموغرافي عادة، بعدة مراحل، تبدأ بمرحلة التوازن التقليدي التي تتسم بارتفاع معدلات المواليد والوفيات، ثم مرحلة الانتقال التي تنخفض فيها الوفيات، نتيجة تحسن الرعاية الصحية والتغذية، تليها مرحلة انخفاض الخصوبة، وصولاً إلى مرحلة الاستقرار الديموغرافي، أو الشيخوخة السكانية في بعض الحالات (Lee, 2003).

وتعد دول الشمال الأفريقي من الدول التي تمر بمرحلة انتقال ديموغرافي متقدمة نسبياً، حيث شهدت خلال العقود الأخيرة، انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الخصوبة، يقابله ارتفاع في نسبة فئة الشباب ضمن إجمالي السكان، وهو ما يعرف "بالنافذة الديموغرافية"، التي يمكن أن تمثل فرصة للتنمية إذا ما أحسن الملائمة (world Bank, 2021).

وعليه يمكن القول أن الهجرة الشبابية، ليست مجرد انتقال جغرافي للأفراد، بل هي ظاهرة مركبة ذات أبعاد ديموغرافية واقتصادية واجتماعية متداخلة، تؤثر بشكل مباشر في مسارات التحول الديموغرافي وتفرض تحديات وفرصاً أمام جهود التنمية المحلية في دول الشمال الأفريقي، خاصة في ظل اندماج هذه الدول المتزايدة، في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية.

العلاقة بين الهجرة والتحول الديموغرافي:

تتسم العلاقة بين الهجرة والتحول الديموغرافي، بطابع تفاعلي متبادل، حيث تؤثر الهجرة في مخرجات التحول الديموغرافي، كما تتأثر بدورها بمراحله المختلفة، فهجرة فئة الشباب على وجه الخصوص تسهم في تغيير التركيبة العمرية للسكان فيما يعكس سلباً على إمكانيات النمو الاقتصادي والتنمية المحلية (International Organization For Migration {IOM}, 2020).

وفي المقابل، تسهم التحولات الديموغرافية، ولا سيما ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضيق أسواق العمل المحلية، في تعزيز دوافع الهجرة، سواء النظامية أو غير النظامية، نحو الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً. وتزداد حدة هذه الظاهرة في ظل العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق، حيث أصبحت حركة رؤوس الأموال أسرع من حركة الأفراد، ما يخلق اختلالات واضحة في توزيع فرص العمل والدخل بين الدول (IOL, 2022). وعليه فإن فهم الهجرة الشبابية في دول الشمال الإفريقي لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق الديموغرافي والاقتصادي العام، ولا عن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي توّظر حركة العمل ورأس المال على المستويين، الإقليمي والعالمي.

ثانياً: نظريات الهجرة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية:

حظيت ظاهرة الهجرة الدولية، وبالأخص هجرة الشباب، باهتمام واسع في الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لارتباطها الوثيق بحركة رؤوس الأموال، واختلالات التنمية، وتفاوت مستويات الدخل بين الدول، وهي عناصر تشكل جوهر العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد سعت العديد من النظريات إلى تفسير هذه الظاهرة من زوايا متعددة، تختلف باختلاف الإطار التحليلي والمنهجي الذي تنطلق منه. وتُعد النظرية الكلاسيكية للهجرة، من أقدم المحاولات التفسيرية، حيث ارتبطت بأعمال رافنشتاين الذي أكد أن الهجرة تحكمها دوافع اقتصادية بالأساس، وأن الأفراد ينتقلون من المناطق ذات الفرص المحدودة، إلى المناطق الأكثر جذباً من حيث الأجور وفرص العمل (Ravenstein, 1855) وقد أسهم هذا الطرح في إبراز العلاقة بين الهجرة، والتفاوتات الاقتصادية الدولية، خاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة. وفي السياق نفسه، بررت نظرية الدفع والجذب، التي تركز على العوامل الطارئة في دول المنشأ، مثل البطالة، انخفاض الأجور، وضعف الخدمات، مقابل العوامل الجاذبة في دول الاستقبال، كارتفاع مستوى الدخل والاستقرار الاقتصادي (lee, 1966). وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ تعكس تأثير السياسات الاقتصادية العالمية، وتوزيع الاستثمارات الدولية في توجيه تدفقات الهجرة الشبابية.

أما النظرية النيو كلاسيكية الحديثة، فقد تناولت الهجرة باعتبارها قراراً عقلانياً، يتخذه الفرد أو الأسرة، بهدف تعظيم الدخل المتوقع، مستندة إلى الفوارق في الأجور بين الدول (Todaro & Smith, 2020) ووفق هذا المنظور، تعد الهجرة الشبابية استجابة مباشرة لاختلالات سوق العمل على المستوى الدولي، حيث يؤدي اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي إلى تسهيل حركة العمل، ولو بطرق غير رسمية أحياناً.

في المقابل، قدمت نظرية سوق العمل المزدوج، تفسيراً مختلفاً، حيث ربطت الهجرة الدولية ببنية أسواق العمل في الدول المتقدمة، التي تولد طلباً مستمراً على العمالة الأجنبية، خاصة في القطاعات منخفضة الأجور وغير الجاذبة للعمالة المحلية (piore, 1979) وتوضح هذه النظرية كيف تسهم العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال التوسع الصناعي والعولمة، في خلق أنماط هجرة مستقرة وطويلة الأمد، يكون الشباب عمادها الأساسي. كما برزت النظم العالمية (World Systems Treaty). التي أن الهجرة هي نتيجة طبيعية لاندماج الدول النامية في النظام الرأسمالي العالمي، وما يصاحبه من تبعية اقتصادية وتفاوت تنموي (Wallerstein, 2004).

ووفق هذا الطرح، فإن هجرة الشباب من دول الشمال الإفريقي تعد انعكاساً مباشراً لعلاقات اقتصادية دولية غير متكافئة، تعيد إنتاج الفوارق بين المركز والأطراف. وعليه، يتضح أن نظريات الهجرة، رغم اختلاف منطلقاتها، تتقاطع في تأكيدها على الدور المحوري للعلاقات الاقتصادية الدولية في تشكيل أنماط واتجاهات الهجرة الشبابية. كما تُبرز هذه النظريات أن الهجرة ليست مجرد قرار فردي، بل هي نتاج لبنية اقتصادية عالمية، تؤثر بشكل مباشر في التحولات الديموغرافية، ومسارات التنمية المحلية في دول الإرسال.

المبحث الثاني: الهجرة الشبابية في دول الشمال الإفريقي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية:

أولاً: واقع الهجرة الشبابية واتجاهاتها في دول الشمال الإفريقي:

تعد دول الشمال الإفريقي (ليبيا، تونس الجزائر المغرب، مصر) من أبرز المناطق المصدرة للهجرة الشبابية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تشهد هذه الدول معدلات مرتفعة من هجرة الفئة العمرية المنتجة، نتيجة تداخل عوامل اقتصادية وديموغرافية وسياسية.

وتشير تقارير منظمة الهجرة الدولية، إلى أن فئة الشباب من (15 - 35 سنة) تمثل النسبة الأكبر من إجمالي المهاجرين من دول الشمال الإفريقي، حيث تتجه الغالبية، نحو دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى بعض دول الخليج، في إطار علاقات اقتصادية غير متكافئة، تعكس فجوة واضحة في مستويات الدخل وفرص العمل (IOM, 2022).

كما تظهر بيانات البنك الدولي أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب التي تتجاوز في بعض دول الشمال الإفريقي 25 %، يعد من أهم دوافع الهجرة، خاصة في ظل محدودية قدرة الاقتصادات المحلية على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً (World Bank, 2023).

جدول رقم (1): واقع الهجرة الشبابية في دول الشمال الإفريقي

الدولة	نسبة الشباب المهاجر%	الوجهة الرئيسية	معدل البطالة الشبابي%	التحويلات المالية (مليار دولار سنوياً)
المغرب	35%	أوروبا	23%	10
تونس	38%	أوروبا	25%	4
ليبيا	40%	أوروبا/ الخليج	22%	3
الجزائر	32%	أوروبا	21%	5
مصر	30%	أوروبا/ الخليج	19%	6

المصدر: IOM 2022. WORLD BANK, 2023. البجباوي 2022. "المصري اليوم"، 2023.

يوضح الجدول أن نسبة الشباب المهاجر مرتفعة في ليبيا وتونس والمغرب، وأن التحويلات المالية تلعب دوراً مهماً في دعم الاقتصاد المحلي. كذلك يظهر تأثير البطالة الشبابية كعامل رئيسي يدفع للهجرة.

دوافع الهجرة الشبابية:

تعد دوافع الهجرة الشبابية في دول الشمال الأفريقي، متعددة الأبعاد وتشمل عوامل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، مع طغيان البعد الاقتصادي، بسبب ضعف سوق العمل، وتزايد معدلات البطالة بين الشباب، وافتقار فرص التشغيل اللائق. (Arab Barometer, 2024).

في استطلاع Arab Barometer, 2024، أشار نحو 46% من التونسيين إلى أنهم يفكرون في الهجرة كخيار لحياة أفضل، تليهم 35% من المغاربة، و25% من الجزائريين، مما يعكس أن الهجرة ليست مجرد رغبة فردية عابرة، بل انعكاس لضغوط اقتصادية واجتماعية هيكلية من المنطقة.

جدول رقم (2): دوافع الهجرة بين الشباب (%) (Arab Barometer Survey (2024))

النسبة %	السبب الرئيسي
54%	ضعف فرص العمل
48%	تحسين مستوى المعيشة
35%	التعليم والعمل في الخارج
22%	الاستقرار السياسي

المصدر: Arab Brometer (2024)

اتجاهات الهجرة الشبابية وانماطها:

تتجه الهجرة الشبابية في دول الشمال الأفريقي أساساً نحو دول الاتحاد الأوروبي، بحكم القرب الجغرافي، والروابط التاريخية، والاختلاف الواضح في مستويات الدخل وفرص التشغيل. كما برزت خلال السنوات الأخيرة اتجاهات جديدة نحو بعض دول الخليج العربي، خاصة في القطاعات الخدمية والإنشائية، إضافة إلى الهجرة نحو أمريكا الشمالية بدرجات أقل (World Bank, 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات لا تقتصر على الشباب ذوي المهارات العالية فقط بل تشمل أيضاً فئات واسعة من الشباب غير المؤهلين، الذين يلجؤون إلى الهجرة غير النظامية كخيار بديل في ظل انسداد الأفاق الاقتصادية المحلية (IOM, 2020).

وتشهد دول الشمال الأفريقي أنماطاً مختلفة للهجرة، سواء نظامية أو غير نظامية، لكنها تتفق جميعاً في كون الشباب هم الفئة الأكثر تأثراً واندفاعاً نحو الهجرة، خصوصاً نحو أوروبا والشرق الأوسط (UNICEF, 2025).

إحصاءات الهجرة حسب الدول:

أ. الخصوبة السكانية والشباب:

جدول رقم (3): نسب الشباب (15 - 24 سنة) في دول الشمال الإفريقي

الدولة	نسبة السكان (15 - 24) %
المغرب	17.42%
الجزائر	16.64%
تونس	15.53%
ليبيا	17.77%
مصر	17.64%

المصدر: Heinrich Boll Stiftung (اعتماداً على بيانات البنك الدولي 2014)

تمثل فئة الشباب نسبة كبيرة من السكان في دول الشمال الإفريقي، ما يجعلهم قوة ديموغرافية مهمة، إلا أن ضعف فرص العمل يجعلهم يتجهون للهجرة كاستراتيجية بديلة، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ب. الاتجاه نحو الهجرة كخيار واقعي:

جدول رقم (4): الهجرة الشبابية حسب الدول

الدولة	نسبة السكان العام الذي يفكر في الهجرة %
تونس	46%
المغرب	35%
الجزائر	25%

المصدر: Arab Barometer (2024)

ترتفع رغبة الهجرة في الدول ذات الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الأشد مثل تونس والمغرب، مقارنة بالجزائر، مما يشير إلى ارتباط قوي بين ظروف السوق المحلية، وإقبال الشباب على الهجرة. وبذلك يمكن القول إن واقع الهجرة الشبابية في دول الشمال الأفريقي يعكس اختلالات بنيوية في الهياكل الاقتصادية وسوق العمل، فضلاً عن تأثيرات مباشرة للعلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة كما أن تنوع اتجاهات وأنماط الهجرة، يؤكد أن هذه الظاهر لم تعد استثنائية، بل أصبحت خياراً استراتيجياً لدى فئات واسعة من الشباب في ظل محدودية فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي داخل بلدانهم الأصلية.

ثانياً: محددات الهجرة الشبابية في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية:

إن الهجرة الشبابية في دول الشمال الإفريقي ظاهرة متعددة المحددات، حيث لا يمكن تفسيرها من منظور اقتصادي بحث، بل هي نتاج تفاعل بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وفي هذا السياق، يختلف تأثير هذه المحددات من دولة لأخرى، لكن هناك مجموعة من العوامل المشتركة التي تشكل السياق العام للهجرة الشبابية في المنطقة:

1. المحددات الاقتصادية: تعد المحددات الاقتصادية من أبرز العوامل المؤثرة في الهجرة الشبابية بدول الشمال الإفريقي، حيث يعاني الشباب من ارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستويات الأجور، وضعف فرص العمل المستقرة، خاصة في القطاعات الإنتاجية، وقد ساهمت التحولات التي أفرزتها العولمة الاقتصادية، مثل تحرير الأسواق وتقليص دور الدولة في التشغيل، في زيادة هشاشة سوق العمل المحلي، الأمر الذي عزز توجه الشباب نحو الهجرة كخيار اقتصادي بديل (IOL, 2021). كما أن الفجوة الواسعة في مستويات الدخل وفرص الرفاه الاجتماعي بين دول الشمال الإفريقي والدول المتقدمة تمثل عامل جذب رئيسي، إذ ينظم الشباب إلى الهجرة باعتبارها وسيلة لتحسين أوضاعهم المعيشية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (World Bank, 2020).

2. المحددات الهيكلية المرتبطة بالنظام الاقتصادي الدولي: ترتبط الهجرة الشبابية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، حيث تعاني دول الشمال الإفريقي من تبعية اقتصادية تجعلها أقل قدرة على توليد فرص عمل مستدامة. ويسهم اختلال توزيع الاستثمارات الأجنبية، وهيمنت الدول المتقدمة على سلاسل القيمة العالمية، في إضعاف الاقتصادات المحلية، ما يدفع الشباب إلى البحث عن فرص خارج بلدانهم الأصلية (UNDP, 2021).

3. المحددات الاجتماعية والديموغرافية: تعد الخصائص الديموغرافية لدول الشمال الإفريقي وعلى رأسها ارتفاع نسبة الشباب في التركيب السكاني، أحد المحددات الأساسية للهجرة الشبابية. فعدم قدرة الاقتصادات الوطنية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل يؤدي إلى تصاعد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، ما يعزز النزعة نحو الهجرة (UNDESA, 2019). كما تلعب شبكات الهجرة السابقة، والعلاقات الاجتماعية العابرة للحدود دوراً مهماً في تشجيع الشباب على الهجرة، من خلال توفير المعلومات والدعم اللوجستي في بلدان الاستقبال.

4. المحددات السياسية والمؤسسية: تؤثر البيئة السياسية والمؤسسية في دول الشمال الإفريقي بشكل غير مباشر في قرارات الهجرة الشبابية، حيث يؤدي ضعف السياسات التشغيلية، ومحدودية برامج دعم الشباب، وغياب العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية، إلى تعزيز الشعور بالإقصاء، ودفع الشباب إلى البحث عن بدائل خارجية (OECD, 2018). وفي المقابل تسهم سياسات الهجرة الانتقائية التي تعتمدها الدول المتقدمة في استقطاب الكفاءات الشابة، في تكريس هجرة العقول، بما يعمق الفجوة التنموية بين دول الإرسال والاستقبال.

5. المحددات المرتبطة بسوق العمل الدولي: أدى الطلب المتزايد على العمالة الشابة في بعض القطاعات العالمية مثل الخدمات والبناء، والتكنولوجيا، إلى تشجيع الهجرة الشبابية، خاصة في ظل عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الدولي. كما ساهمت الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية في تسهيل حركة العمالة، ولو بشكل غير متكافئ. لما يخدم مصالح الدول المستقبلية أكثر من دول المنشأ (IOM, 2020).

وبذلك، فالعلاقات الاقتصادية الدولية، تشكل عاملاً حاسماً في الهجرة الشبابية، حيث تخلق العولمة وتحرير الأسواق فرصاً اقتصادية في دول الشمال العالمي. وتفتح أسواق عمل جديدة، بينما تظل دول الشمال الإفريقي تواجه صعوبات في التنافسية والاستثمار. تؤدي الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي ودول الخليج إلى تدفق رؤوس الأموال والسلع بشكل أسرع من تدفق فرص العمل، ما يزيد من الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل المحلي، ويزيد فرص احتمالات الهجرة (OECD, 2022). كما تلعب سياسات دول الاستقبال، مثل تشجيع الهجرة المهنية، أو تقديم تسهيلات تعليمية، دوراً في زيادة "جاذبية" الهجرة لدى الشباب، خصوصاً الذين يملكون مؤهلات علمية أو مهارات تقنية.

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة الشبابية على التنمية المحلية:

تعد الهجرة الشبابية من أبرز الظواهر السكانية المعاصرة في دول الشمال الإفريقي، لما تمثله فئة الشباب من ثقل ديموغرافي واقتصادي واجتماعي، داخل المجتمعات المحلية، ويؤدي انتقال هذه الفئة، سواء داخل الحدود الوطنية أو خارجها، إلى جملة من الانعكاسات المتباينة على مسار التنمية المحلية، تتراوح بين آثار إيجابية محدودة، وأخرى سلبية أكثر عمقا واستمرارية.

أولاً: الآثار الإيجابية للهجرة الشبابية على التنمية المحلية:

تتمثل أبرز الآثار الإيجابية للهجرة الشبابية، في التحويلات المالية التي يرسلها الشباب المهاجرون إلى أسرهم في مناطق الأصل، حيث تسهم هذه التحويلات في تحسين مستوى الدخل الأسري، وتوفير مصادر تمويل تساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن، وهو ما يعكس إيجاباً على مؤشرات التنمية البشرية المحلية، وتشير

تقارير البنك الدولي إلى أن التحويلات المالية في العديد من الدول النامية أصبحت تمثل مصدراً مهماً للدخل يفوق أحيانا الاستثمارات الأجنبية المباشرة (World Bank, 2023).

جدول رقم (5): التحويلات المالية العالمية وأهميتها الاقتصادية

المصدر	القيمة	المؤشر
الأمم المتحدة – اليوم الدولي للتحويلات المالية العالمية (un.org) 2025	~830 مليار دولار	اجمالي التحويلات المالية العالمية للمغتربين (2024)
البنك الدولي- موجز الهجرة والتنمية 2024 (albank aldawli.org)	~656 مليار دولار	التحويلات الرسمية إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (2023)
البنك الدولي- موجز الهجرة والتنمية 2024 (albank aldawli.org)	أعلى من حجم الاستثمار والمساعدات	نسبة التحويلات مقارنة بالاستثمار الأجنبي والمساعدات

يبين الجدول دور التحويلات المالية في تعزيز التنمية المحلية، وأنها غالباً، تفوق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية، مما يعكس أهميتها الاقتصادية. كما تسهم الهجرة الشبابية في تخفيف الضغط على سوق العمل المحلي خاصة في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وضغط القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي. ويؤدي هذا الأثر، في بعض الحالات، إلى الحد من حدة التوترات الاجتماعية المرتبطة بالبطالة وإن كان تأثيره غالباً مؤقتاً ومحدود الاثر التتموي طويل الاجل (Coller, 2013).

ومن الجوانب الإيجابية كذلك، ما يرتبط بنقل الخبرات والمهارات، حيث يكتسب بعض الشباب المهاجرين مهارات تقنية وتنظيمية جديدة خلال فترة الهجرة، قد توظف لاحقاً في مجتمعاتهم الأصلية، سواء من خلال العودة النهائية أو عبر إنشاء مشروعات صغيرة، أو من خلال شبكات التواصل العابرة للحدود (Benassi, Jabbour, 2021). وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن توظيف خبرات المهاجرين العائدين يمكن أن يشكل رافعة حقيقية للتنمية المحلية إذا ما تم دمجها ضمن سياسات تنموية واضحة (IOM, 2022).

كذلك تعمل على تعزيز ديناميكية المجتمع وتجديده الثقافي. فالهجرة قد تفتح المجال لتفاعل ثقافي واجتماعي أوسع وتدفع الشباب المتبقي إلى إعادة تقسيم واقعهم، والسعي نحو التغيير والتحديث، وهو بدوره قد ينعكس إيجابياً على وعي المجتمع ورؤيته للتنمية وأولوياتها.

أ. آليات تعظيم الانعكاسات الإيجابية للهجرة الشبابية على التنمية المحلية:

- 1. توجيه تحويلات المغتربين نحو الاستثمار المحلي:** تعد تحويلات الشباب المهاجرين مصدراً مهماً للعملة الصعبة، ويمكن توظيفها في دعم التنمية المحلية، عبر تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل القروض المصغرة، وتقديم حوافز ضريبية للمستثمرين العائدين (World Bank, 2020). كما أن توفير بنية تحتية مالية مناسبة، يساهم في تحويل هذه الأموال من الاستهلاك إلى الإنتاج، مما يعزز التنمية المحلية ويخلق فرص عمل.
- 2. الاستفادة من المهام والخبرات المكتسبة بالخارج:** تؤدي الهجرة إلى اكتساب الشباب خبرات مهنية وتقنية، يمكن أن تستثمر عند عودتهم في تطوير قطاعات حيوية مثل، الصحة والتعليم والاتصالات (IOM, 2021). لذا ينبغي للدول الشمال إفريقية اعتماد برامج إعادة دمج العائدين، عبر منحهم تدريبات مهنية واعترافاً بشهاداتهم وخبراتهم ما يرفع من جودة رأس المال البشري المحلي ويعزز التنمية.
- 3. دعم ريادة الأعمال والابتكار عبر برامج تمويلية:** يمكن للحكومات والمنظمات الدولية، دعم مبادرات ريادة الأعمال لدى الشباب من خلال حاضنات أعمال وتمويلات ميسرة، خصوصاً في المناطق الريفية والمحافظات المهمشة. ويُعد ذلك من أهم آليات الحد من هجرة الشباب إلى الخارج، لأنه يوفر بدائل اقتصادية محلية (IOM, 2019).
- 4. تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار العلاقات الدولية:** تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً محورياً في تحريك الهجرة، لذا فإن تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الشمال الإفريقي مثل (التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة) يخلق فرصاً اقتصادية داخلية، ويحد من الضغوط على الهجرة (De Haas, 2021). كما يمكن أن تستفيد الدول من الاتفاقيات الدولية لتطوير الصناعات المحلية وزيادة التوظيف.

ثانياً: الآثار السلبية للهجرة الشبابية على التنمية المحلية:

على الرغم من بعض الآثار الإيجابية، فإن الهجرة الشبابية تخلف في الغالب انعكاسات سلبية أعمق وأكثر استدامة على التنمية المحلية. ويأتي في مقدمتها استنزاف رأس المال البشري حيث تؤدي هجرة الفئة الأكثر نشاطاً وإنتاجاً إلى إضعاف القدرة الاقتصادية للمجتمعات المحلية وتقليل إمكاناتها التنموية، خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل أساسي على العمل البشري مثل الزراعة والصناعات الصغيرة (Kalong, 2025).

كما تسهم الهجرة الشبابية في إحداث اختلالات ديموغرافية واضحة، تتمثل في تراجع نسبة السكان في سن العمل مقابل ارتفاع نسبة الإعالة، وهو ما يزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الأسر والمؤسسات المحلية، ويحد من قدرة المجتمعات على تحقيق تنمية محلية مستدامة.

وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة في الإنمائي إلى أن استمرار هجرة الشباب يضعف من فعالية السياسات التنموية المحلية ويؤثر سلباً على العدالة الجالية وتوازن التنمية بين الأقاليم (UNDP, 2019). ومن الناحية الاجتماعية، تؤدي الهجرة الشبابية إلى إضعاف الروابط الأسرية والاجتماعية، نتيجة غياب الشباب لفترات طويلة، وما يترتب على ذلك من تغير في أنماط العلاقات الاجتماعية، وتراجع مستويات التضامن داخل المجتمع المحلي، خاصة في المناطق الريفية والداخلية (عبداللطيف & حبتة، 2018)، كما أن الاعتماد المتزايد على التحويلات المالية، قد يرسخ أنماطاً استهلاكية، دون أن يسهم فعلياً في بناء قاعدة إنتاجية محلية مستدامة. وعلى مستوى الحوكمة المحلية يسهم غياب الشباب في ضعف المشاركة في التخطيط وصنع القرار، باعتبارهم الفئة الأكثر قدرة على التفاعل مع برامج التنمية وتنفيذها، وهو ما يؤدي إلى فجوة بين السياسات التنموية واحتياجات المجتمع الفعلية (Lom, 2022).

ب. آليات الحد من الانعكاسات السلبية للهجرة الشبابية على التنمية المحلية:

1. **تحسين سوق العمل وتقليل البطالة:** يُعد ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من أهم دوافع الهجرة، لذلك يجب تنفيذ برامج تشغيلية، تعتمد على دعم القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، بالإضافة إلى تطوير التعليم الفني والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل (UNDP, 2020).
2. **مواجهة الهجرة غير النظامية والتهريب:** تؤدي الهجرة غير النظامية، إلى مخاطر اجتماعية واقتصادية كبيرة، مثل استغلال العمالة وانعدام الحماية القانونية لذا يجب تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة شبكات التهريب، وتوفير بدائل قانونية للهجرة، بالإضافة إلى حملات توعية حول مخاطر الهجرة غير النظامية (LOM, 2022).
3. **التكيف مع التحول الديموغرافي في المجتمعات المحلية:** يتطلب التحول الديموغرافي في دول الشمال الإفريقي سياسات تضمن توزيعاً عادلاً للخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والإسكان، وذلك لتجنب الضغط على المدن الكبرى والحد في التفاوت والإقليمي (UNDP, 2021). كما ينبغي تبني سياسات سكانية توازن بين زيادة عدد السكان وتوفير فرص العمل.
4. **تعزيز الحماية الاجتماعية والاندماج المحلي:** يجب توفير برامج دعم اجتماعي للأسر التي فقدت أحد أفرادها بسبب الهجرة، إضافة إلى برامج للاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين العائدين أو الداخلين من دول أخرى، بما يضمن استقرار المجتمع المحلي ويقلل من المخاطر الاجتماعية (Lom, 2019).

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. ظهر أن الهجرة الشبابية تعد ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ولا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات البنيوية التي تشهدها دول الشمال الإفريقي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
2. تبين أن التحول الديموغرافي في دول الشمال الإفريقي، والمتمثل في ارتفاع نسبة الشباب من إجمالي السكان، أسهم في زيادة ضغوط سوق العمل المحلي، وهو ما جعل الهجرة خياراً استراتيجياً لدى فئة واسعة من الشباب.
3. اكتشف أن الهجرة الشبابية في دول الشمال الإفريقي ترتبط بشكل وثيق بضعف فرص التشغيل، وتفاوت التنمية الجهوية، ومحدودية سياسات الاندماج الاقتصادي، إضافة إلى تأثير العولمة الاقتصادية واتساع فجوة التنمية بين دول الشمال والجنوب.
4. اتضح أن العلاقات الاقتصادية الدولية تلعب دوراً غير مباشر في توجيه أنماط الهجرة الشبابية، سواء من خلال سياسات السوق العالمية، أو الطلب الخارجي على اليد العاملة، أو اتفاقيات التعاون الاقتصادي والهجرة.
5. إن للهجرة الشبابية آثاراً إيجابية محدودة على التنمية المحلية، أبرزها التحويلات المالية، ونقل بعض الخبرات والمهارات وتخفيف الضغط النسبي على سوق العمل المحلي.
6. كذلك للهجرة الشبابية آثاراً سلبية هي الأعمق وأكثر استدامة، خاصة ما يتعلق باستنزاف رأس المال البشري، واختلال التركيبة العمرية وارتفاع معدلات الإعاقة، وضعف المشاركة الشبابية في التخطيط المحلي.
7. تبين أن استمرار الهجرة الشبابية دون سياسات احتوائية فعالة يضعف فرص تحقيق تنمية محلية مستدامة، ويكسر التفاوت التنموي داخل دول الشمال الإفريقي بينها وبين الدول المتقدمة.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تبني سياسات وطنية متكاملة تستهدف الشباب، تقوم على خلق فرص عمل لائقة، وتحفيز الاستثمار المحلي، خاصة في المناطق المصدرة للهجرة.
2. تعزيز التنمية الجهوية المتوازنة في دول الشمال الإفريقي، من خلال توجيه الاستثمارات العامة نحو المناطق المهمشة، بما يحد من دوافع الهجرة الشبابية الداخلية والخارجية.
3. العمل على إدماج قضايا الهجرة الشبابية ضمن استراتيجيات التنمية المحلية، وعدم التعامل معها كظاهرة سكانية معزولة عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية.
4. الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين الشباب عبر توجيهها نحو مشاريع إنتاجية محلية من خلال آليات مصرفية وتشجيعية تدعم الاستثمار بدل الاستهلاك فقط.

5. وضع برامج واضحة لاستقطاب المهاجرين الشباب العائدين، والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم في دعم الاقتصاد المحلي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. تعزيز مشاركة الشباب في التخطيط وصنع القرار المحلي، بما يسهم في رفع فعالية السياسات التنموية، ويزيد من ارتباط الشباب بمجتمعاتهم المحلية.
7. تطوير أطر التعاون الاقليمي والدولي بين دول الشمال الإفريقي وشركائها، بما يضمن إدارة أكثر توازناً للهجرة الشبابية تراعي مصالح دول الإرسال ومتطلبات التنمية المحلية.
8. تشجيع المزيد من الدراسات الميدانية المقارنة، حول الهجرة الشبابية والتحول الديموغرافي، لما لها من دور في دعم صانعي القرار ببيانات دقيقة تسهم في صناعة سياسات أكثر فعالية.

الخاتمة:

تناول هذا البحث، ظاهرة الهجرة الشبابية والتحول الديموغرافي في دول الشمال الإفريقي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال مقارنة تحليلية، سعت إلى إبراز الأبعاد النظرية والواقعية لهذه الظاهرة والكشف عن انعكاساتها المختلفة على مسار التنمية المحلية. وقد انطلقت الدراسة من تأكيد أن الهجرة الشبابية لم تعد مجرد حركة سكانية عابرة، بل أصبحت تعبيراً عن اختلالات اقتصادية وبنوية عميقة تعاني منها مجتمعات الشمال الإفريقي.

وقد أظهر الإطار النظري والمفاهيمي أن الهجرة الشبابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات الديموغرافية، خاصة ما يتعلق بارتفاع الوزن النسبي لفئة الشباب وضعف قدرة الاقتصادات المحلية على استيعاب هذه الفئة ضمن سوق العمل. كما بين التحليل أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى جانب تأثيرات العولمة والعلاقات الاقتصادية الدولية، أسهمت مجتمعة في تعزيز نزعة الهجرة لدى الشباب في دول الشمال الإفريقي.

ومن خلال تناول واقع الهجرة الشبابية في هذه الدول، اتضح أن الظاهرة تنتمي بخصوصية إقليمية نابعة من تفاوت مستويات التنمية، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف التنمية الجهوية، الأمر الذي جعل الهجرة خياراً استراتيجياً لدى فئات واسعة من الشباب، بحثاً عن فرص أفضل للعيش والعمل.

كما كشفت الدراسة أن العلاقات الاقتصادية الدولية، بما تحمله من فرص واختلالات، كان لها دور بارز في توجيه أنماط الهجرة الشبابية واتجاهاتها.

أما على مستوى التنمية المحلية. فقد خلصت الدراسة إلى أن للهجرة الشبابية انعكاسات متباينة، حيث تبرز بعض الآثار الإيجابية المحدودة، مثل التحويلات المالية ونقل الخبرات، في المقابل، آثار سلبية أكثر عمقاً واستدامة، تتمثل في استنزاف رأس المال البشري، واختلال التركيبة الديموغرافية، وضعف المشاركة الشبابية في التخطيط وصنع القرار المحلي، وهو ما يحد من فرص تحقيق تنمية محلية مستدامة.

وفي ضوء ما سبق تؤكد هذه الدراسة أن معالجة إشكالية الهجرة الشبابية في دول الشمال الإفريقي تقتضي تبني مقاربات تنموية شاملة، تضع الشباب في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز من فرص الاستقرار والعمل داخل المجتمعات المحلية، بما يسهم في تحويل الهجرة من عامل استنزاف للتنمية، إلى عنصر داعم لها، ضمن رؤية متوازنة تُراعي خصوصيات التحول الديموغرافي ومتطلبات التنمية المُستدامة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الخشاب، محمد أحمد. (2020). الهجرة غير النظامية للشباب المصري: الأسباب والآثار على التنمية المحلية، المجلة المصرية للدراسات السكانية، 33 (2)، 45-78.
2. بلحسين، فاطمة الزهراء، وعمورة، عبد القادر. (2019)، التحول الديموغرافي وهجرة الكفاءات في الجزائر في ظل العولمة: دراسة تحليلية للفترة (2000-2018). مجلة الباحث، 17 (2)، 329-350.
3. القربي، منير. (2018). السياسات الأوروبية في مجال الهجرة وانعكاساتها على البلدان المغاربية: دراسة حالة تونس والمغرب، مجلة المستقبل العربي، 40 (474)، 53-70.
4. العمراني، عبد الإله، (2017). التحويلات الديموغرافية والهجرة الدولية: قراءة في واقع وآفاق سوق العمل بالمغرب. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 28 (1)، 11-34.
5. غانم، سارة. (2016). الهجرة والتنمية في الدول العربية: إشكالية العلاقة في ظل التحويلات الاقتصادية العالمية. مجلة آفاق اقتصادية، 12 (4)، 89-110.
6. اليحياوي، ش. (2022). الهجرة كدينامية تنمية منتجة لحراك سوسيو- ثقافي في المجال الحضري. المجلة العربية للاداب والدراسات الإنسانية، 6 (22)، 69-94. https://journals.ekb.eq/article_234556.html
7. المصري اليوم. (2023، 09 أغسطس). استطلاع: أكثر من نصف الشباب العربي بدول الشرق الأوسط يبحثون عن فرص عمل أفضل في الخارج. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2954714>
8. عبد اللطيف حميد علي عبد الله، & حبة، هاجر علي محمد بخيت. (2018). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الشباب على المجتمع اليمني: دراسة تطبيقية على الأسرة في مدينة تعز (رسالة دكتوراه). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. <https://search.mandumah.com/Record/1001530?utm-source=chatgpt.com>

1. Boucher, A., & Gest, J. (2021). *Crossroads: The Politics of migration and demography in North Africa*. oxford university press.
2. Natter, K. (2018). Rethinking immigration policy theory beyond 'western liberal democracies'. *Comparative Migration Studies*, 6(1), 1-21.
3. International Organization for Migration. (2019). *world migration report 2020*. IOM.
4. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).(2019) .
5. Weeks, J. R. (2020). *Population: An introduction to concepts and issues* (13th ed.). Cengage learning. <https://www.cengage.com/>...
6. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). *Economic Development* (13th ed.). Pearson Education.
7. Ravenstein, E. G. (1885). The laws of migration. *Journal of the Statistical Society of London*, 48(2), 167-227. <https://doi.org/10.2307/2979181>.
8. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2020). *Arab Sustainable development report 2020*. ESCWA. <https://asdr.unescwa.org/pdf/ASDR2020-Final-online.pdf>
9. Arab Barometer (2024). *Migration attitudes in the Middle East and North Africa (2023-2024)* [survey report]. Arab Barometer. <https://www.arabbarometer.org/report/migration-attitudes-in-the-middle-east-and-north-africa/>
10. World Bank. (2020). *world development indicators 2020*. World Bank. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
11. International Organization for Migration. (2020). *world migration report 2020*. IOM.
12. <https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2020>
13. UNICEF. (2025). *The state of the world's children 2025: Ending child poverty - out shared imperative*. UNICEF. <https://www.unicef.org/mena/reports/State-worlds-children-2025>
14. Heinrich Boll Stiftung. (2024). *Youth demographich and mobility in North Africa* [Report]. Heinrich Boll Stiftung. <https://www.boell.de/en/topics/migration>
15. International Labour Organization. (2021). *ILO global estimates on international migrant workers: Results and methodology* (3rd ed.). International Labour Organization.
16. Organization for Economic Co-operation and Development. (2018). *International migration outlook 2018*. OECD publishing.
17. United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2019). *world population prospects 2019: Highlights*. United Nations.
18. united Nations Development Programme. (2022). *UNDP annual report 2021*. united Nations Development Programme.
19. United Nations Development Programme. (2019). *Human Development Report 2019: Beyond income, beyond averages, beyond today - Inequalities in human development in the 21st century*. UNDP. <http://hdr.undp.org/en/2019-report>
20. United Nations Development Programme. (2020). *Human Development Report 2020: The next frontier - Human development and the Anthropocene*. United Nations Development Programme. <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2020>
21. Ravenstein, E. G. (1885). The laws of migration. *Journal of the Royal Statistical Society*, 48, 167-227. <https://doi.org/10.2307/2979181>
22. Lee, E. S. (1966). A theory of migration. *Demography*, 3(1), 47-57. <https://doi.org/10.2307/2060063>
23. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). *Economic development* (13th ed.). Pearson.
24. Piore, M. J. (1979). *Birds of passage: migrant labor and industrial societies*. Cambridge univeristy press.
25. Wallerstein, I. (2004). *World-systems analysis: An introduction*. Duke University Press.
26. International Organization for Migration. (2022). *World migration report 2022*.
27. IOM. <https://www.iom.int/world-migration-report-2022>
28. World Bank. (2023). *world development indicators 2023*. world Bank. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
29. Notestein, F. W. (1945). *population - The long view*. In T. W. Schultz (Ed.), *Food for the world*. university of Chicago press.
30. Lee, R. (2003). The demographic transition: Three centuries of fundamental change. *Journal of Economic Perspectives*, 17(4), 167-190. <https://doi.org/10.1257/089533003772034943>
31. World Bank. (2021). *Title of the report or dataset*. world Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/>
32. International Organization for Migration. (2020). *world migration report 2020*. IOM.
33. <https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789290688556>

34. International Labour Organization. (2022). International migrants are a vital force in the global labour market. ILO. <https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS-857826/lang-en/index.htm>
35. Bensassi, S., & Jabbour, I. (2021). Beyond experience and capital: Is there a return to return migration? *Journal of Development Studies*, 58(4), 730-751.
36. <https://doi.org/10.1080/00220388.2021.1988076>
37. International Labour Organization. (2019). world employment and migration trends 2019. International Labour Organization. <https://www.ilo.org/global/topics/labour-migration/publications/WCMS-737648/lang-en/index.htm>
38. International Organization for Migration. (2021). world migration report 2022: Migrant's skills and labour mobility [Report covering 2021 data]. International Organization for Migration.
39. <https://www.iom.int/world-migration-report-2022>
40. De Haas, H. (2021). *Migration and development: A theoretical perspective*. Routledge.
41. Kelong, N. N. (2025). The impact of youth unemployment on migration and development in Nigeria. *International Journal of Social Science Research and Review*, 8(5), 297-322. <https://doi.org/10.47814/ijssrr.v8i7.2819>
42. International Organization for Migration. (2020). Report on international labor mobility and related economic agreements. International Organization for Migration.
43. Organization for Economic Co-operation and Development. (2022). Report on labor market gaps and migration-related trends. OECD publishing.
44. United Nations. (2025). International Day of Family Remittances. United Nations. <https://www.un.org/en/observances/family-remittances-day>
45. World Bank. (2024). Migration and development brief. World Bank. <https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittances>
46. Collier, P. (2013). *Exodus: How migration is changing our world*. Oxford university press. <https://en.wikipedia.org/wiki/Exodus%3A-How-migration-is-changing-our-world?utm-source=chatgpt.com>.